



الموقف الأمريكي

من قضية اللاجئين الفلسطينيين

لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مخطط البحث

أولاً : العوامل المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية

الفلسطينية

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين من عام 1945-

1952

ثالثاً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد جون

كنيدي و مشروع جونسون

رابعاً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد جونسون

خامساً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد جورج

بوش الأب(1988-1992)

سادساً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد بيل

كلينتون واتفاقية أوسلو (1992-2000)

سابعاً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد جورج

بوش الابن

ثامناً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين في عهد ترامب

وصفقة القرن.

المقدمة:

بعد عام 1948 نقطة فاصلة في تاريخ الشعب الفلسطيني وتاريخ منطقة الشرق الأوسط، ففي هذا العام وتحديداً في الخامس عشر من أيار/ مايو من عام 1948 أنتجت جرائم العصابات الاستعمارية الصهيونية مأساة إنسانية كبرى، حيث تم لجوء أكثر من 750.000 فلسطيني من فلسطين إلى عدة دول منها (سوريا - الأردن - لبنان - مصر) وغيرها من الدول وحل مكانهم مستوطنون صهيانية من مختلف أنحاء العالم معلنين قيام كيانتهم الاستعماري في فلسطين، و تم ذلك بدعم وتواطئ من مختلف دول العالم وعلى رأسها الدولة العظمى آنذاك بريطانيا التي تبنت هذا المشروع بشكل رسمي عن طريق وزير خارجيتها آرثر جيمس بلفور عام 1917، عبر رسالة بتاريخ 2 نوفمبر من العام المذكور إلى اللورد ليونيل روتشيلد وعده فيها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حدث تغير كبير في موازين القوى العالمية وانتقال مركز الثقل العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي التقطت هذا المشروع وعدته مشروعًا هامًا للحفاظ على مصالحها الواعدة في المنطقة العربية.

ولأن قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم القضايا التي نتجت عن هذا المشروع، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تصفية هذه القضية وتسويتها بما يتناسب مع مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، وأولت هذه القضية اهتمامًا كبيرًا منذ عهد الرئيس الأميركي توماس وودرو ويلسون إلى وقتنا الحالي، ولكنها لم تستطع تصفيتها أو تحقيق أي تقدم ملموس، لأنها اعتمدت في جميع حلولها وسياستها في هذه القضية على المصالح الصهيونية بغض النظر عن البعد القانوني والإنساني لهذه القضية.

تبحث هذه الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ بدايتها حتى يومنا هذا.

أولاً: العوامل المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه قضية الفلسطينيين عموماً وقضية اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً:

في واقع الأمر هناك العديد من العوامل المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية وهذه العوامل تؤثر في كافة الطروحات والمشاريع التي تقدمها الولايات المتحدة لتسوية وحل الصراع العربي الصهيوني ومن ضمنها قضية اللاجئين، ونذكر هنا أهم العوامل:

1- عوامل داخلية:

تعد العوامل الداخلية من العوامل المؤثرة في صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية والمؤثرة في رسم سياسات الولايات المتحدة ولا يقتصر هذا التأثير على السياسات الداخلية بل تعداها إلى التأثير على السياسات الخارجية.

2- الرأي العام:

يعتبر الرأي العام من المحددات الرئيسية في رسم وتوجيه السياسة الأمريكية نظرًا للنظام الديمقراطي القائم على الانتخابات، ويحمل هذا الرأي العام وجهات نظر متباينة منها ما هو مؤيد بالمطلق لمصالح الكيان الصهيوني، وهو الاتجاه الغالب ومنها ما هو مؤيد للقضية الفلسطينية ككل أو لبعض الملفات المتفرعة من هذه القضية كقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبما أن الرأي الغالب هو المؤيد للكيان الصهيوني يحرص السياسي الأمريكي دائمًا في إظهار الدعم الكامل لمجموع مصالح الكيان الصهيوني سواء في لقاءاته المتعلقة في هذه القضية أو المبادرات التي يطرحها.

وتلعب وسائل الإعلام دورًا كبيرًا أيضًا في رسم هذه السياسة لما لها علاقة وارتباط بالعامل الأول "الرأي العام" فالمواطن الأمريكي حاله كحال أي مواطن في أي دولة أخرى يتأثر بما يسمعه من مفكرين وإعلاميين على وسائل الإعلام وترتبط هذه الوسائل الإعلامية بعلاقة وثيقة جدًا في الكيان الصهيوني وداعمة لها.

3- جماعات الضغط:

وهي شبكات متشكلة من مجموعات وأفراد الذين يشكلون كيانات متعددة مهمتها ممارسة الضغوط بشكل دائم على صانع القرار الأميركي وعلى المؤسسة السياسية الأميركية لدعم الكيان الصهيوني ودعم موقفه بأي قضية تخص الموضوع الفلسطيني ويقدر عددها بحوالي 75 منظمة مستقلة تتميز بوضع اقتصادي ممتاز وتشكل ما يعرف باللوبي الصهيوني.

4- المصلحة الاستعمارية:

تنظر الولايات المتحدة للكيان الصهيوني كقاعدة متقدمة للدفاع عن المصالح الاستعمارية في المنطقة، وقابلية هذا الدور للاستمرار غير ممكنة وتقع على النقيض مع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعودتهم تعني فعلياً إنهاء إمكانيات استمرارية سياسات التطهير العرقي وعكس اتجاهها وتهديد بنية ووظيفة المستعمرة الصهيونية.

ثانيًا: سياسة الولايات المتحدة الأميركية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

(1952-1945)

تولى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية في هذه الفترة الرئيس الأميركي هاري ترومان الذي أبدى دعمًا كبيرًا للمشروع الصهيوني، حيث أيد قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 وكان من أوائل المعترفين بالكيان الصهيوني. وتعتبر هذه الفترة هي بداية ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

- قرار التقسيم وبداية ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

- في تشرين الثاني من عام 1947 تم عرض مشروع قرار على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وكان عدد الدول في تلك الفترة 57 دولة شاركت جميع الدول في التصويت باستثناء دولة واحدة هي مملكة سيام "تايلند حاليا" وقد نص القرار على تقسيم فلسطين إلى ثلاث

كيانات:

1- دولة عربية: تضم الجليل الغربي وعكا والضفة الغربية والساحل

الفلستيني الممتد من سدود حتى رفح وتبلغ مساحته 11000 كلم².

2- دولة يهودية: تضم السهل الساحلي من حيفا إلى جنوب تل أبيب

والجليل الشرقي بما فيه طبرية إضافة إلى منطقة النقب.

3- القدس وبيت لحم: توضع تحت وصاية دولية.⁽¹⁾

حظي القرار بموافقة 33 دولة وامتناع 13 دولة ومعارضة 10 دول وكانت

الولايات المتحدة من أبرز الداعمين لهذا القرار.⁽²⁾

وما إن صدر هذا القرار حتى بدأت بريطانيا بالإنسحاب من فلسطين

وبدأت تحل مكانها العصابات الصهيونية التي بدأت تنشر الخراب والتدمير

والقتل وإبادة القرى بهدف تهجير الفلسطينيين إلى خارج فلسطين.

وفي 15/5/1948 كان قد حصل ما تم التخطيط له، من تهجير

للفلسطينيين أصحاب الأرض، وتم لجوء ما يقارب 750000 ألف

1_

2_

فلسطيني وإعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، على لسان بن غوريون دون تحديد الحدود النهائية لهذا الكيان، وتم تشكيل جيش الإنقاذ العربي الذي خاض معارك عدة مع العصابات الصهيونية ، إلا أن هذه المعارك توقفت عندما طالب مجلس الأمن جميع الأطراف بوقف القتال وتم تشكيل لجنة برئاسة الكونت برنادوت لتسوية النزاع، قدم برنادوت مشروع تسوية "سلام" تضمن عدة نقاط أهمها:

- 1- وضع حد للهجرة اليهودية إلى فلسطين
 - 2- بقاء القدس تحت السيادة العبرية
 - 3- أما فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين فقد تقرر تخير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة إلى منازلهم أو تعويضهم عن قيمة ما فقدوه.⁽³⁾
- وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع الذي لم يتم تطبيقه.

- القرار 194 وموقف الولايات المتحدة الأمريكية:

³- ويكيبيديا

في الحادي عشر من كانون الأول لعام 1948 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة القرار رقم 194.

وقد نصت المادة الحادية عشر من هذا القرار على السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة في أقرب وقت ممكن إلى ديارهم ووجوب دفع التعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ممتلكاتهم وكذلك عن فقدان أو خسارة أو ضرر أي ممتلكات.⁽⁴⁾

قوبل هذا القرار بالترحاب من قبل العرب و بالرفض من قبل الكيان الصهيوني ، أما الولايات المتحدة فقد اعتبرت على لسان قنصلها في القدس الرد الصهيوني ردًا سلبيًا وأعلنت أن الحكومة "الإسرائيلية" المؤقتة لا تعترم السماح بعودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين.⁽⁵⁾

وتم عقد اجتماع بين وزير الخارجية الأميركي أتشيون ونظيره الصهيوني يوشيت شاربت في 5 نيسان/ إبريل 1949 في نيويورك وعرض أتشيون

⁴- الجمعية العامة للأمم المتحدة

⁵- ويكيبيديا

حينها موقفًا متشددًا قائلاً: "إن الرئيس هاري ترومان قلق جدًا بشأن الضائقة التي يعاني منها اللاجئون ويمكننا الإدراك بأن إعادة كافة هؤلاء اللاجئين غير ممكن التنفيذ، ولكن ننتظر عودة جزء كبير منهم كشرط لإيجاد حل.⁽⁶⁾

ونتيجة لهذا الموقف الأميركي والضغط التي مارسته الولايات المتحدة على "إسرائيل" قبلت "إسرائيل" بعودة مائة ألف لاجئ فلسطيني مقابل قبول عضويتها في الأمم المتحدة.⁽⁷⁾

وفي 18 تموز عام 1948 في مؤتمر لوزان قدمت الولايات المتحدة عدة مقترحات منها ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وهي :

1- إعادة أصحاب الأملاك العرب إلى ديارهم ويقدرون بحوالي 250 ألف فلسطيني.

2- توطين بقية اللاجئين الفلسطينيين في "القسم العربي" من فلسطين .

⁶- الموسوعة الفلسطينية

⁷- فلسطين والجمعية العامة للأمم المتحدة، أبرز القرارات Jazera

إلا أن "إسرائيل" لم تقبل عودة اللاجئين وشكل هذا الموقف الصهيوني فشل مؤتمر لوزان فأرسل الرئيس الأميركي ترومان رسالة شديدة اللهجة إلى بن غوريون عبر فيها عن قلق الإدارة الأميركية من هذا الموقف وأن هذه السياسة الراضية لعودة اللاجئين قد تحبط التوصل إلى حل للنزاع، وقد نجم عن هذا الضغط الأميركي مشروع جمع شمل العائلات الفلسطينية.

إلا أنه لم يتم عودة إلا عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين قدروا بحوالي 1965 عائداً فلسطينياً كانوا من النساء والأطفال الموجود ذوهم في الأراضي المحتلة.⁽⁸⁾

تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) وسياسة الولايات المتحدة الأميركية اتجاهها:

⁸- مويصل السياسة الأميركية اتجاه قضية اللاجئين، جامعة القدس، فات الزعامرة.

في الثامن من كانون الأول لعام 1949 وأثناء انعقاد الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار رقم 302 الخاص بتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحسب النظام الداخلي لعمل هذه الوكالة فإن مهمتها توفير فرص العمل، وتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين⁽⁹⁾، لم يحدد قرار الجمعية العامة مدة ولاية الوكالة حيث ربط إنهاء خدماتها بتطبيق القرار رقم 194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين، ولا تزال هذه الوكالة إلى يومنا هذا وهي تحمل الصفة المؤقتة ويتم التجديد لها مرة كل مرة كل ثلاثة سنوات اعتباراً من عام 1966 أما قبل ذلك كان يتم التجديد لها سنوياً⁽¹⁰⁾ وكان للولايات المتحدة الأميركية دور كبير في تأسيس ودعم الوكالة وخصوصاً في فترة الخمسينات حيث تقدر نسبة دعم الولايات المتحدة بما يقارب 57٪ من الدعم المقدم للوكالة من عام 1950-1975.⁽¹¹⁾

⁹ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تأسيس الأونروا.

¹⁰ - الأونروا بين مأساة التاريخ وملهة الحلول.

¹¹ - الولايات المتحدة والفلسطينيين بين الاستيعاب والتصفية، محمد شديد، ص 96.

إلا أنه في عام 1960 بدأت الولايات المتحدة تتبع سياسة الحد في دعم هذه المؤسسة التي تعتبر شاهداً على قضية اللجوء واعتبرتها أنها تقف عائقاً أمام حل الصراع الفلسطيني الصهيوني فأصبحت تتبع سياسة تهدف لتصفية هذه المؤسسة وخفضت دعمها لها على عدة مراحل، ففي سنة 2013 مثلاً كانت تساهم الولايات المتحدة بمبلغ 130 مليون دولار لدعم الوكالة سنوياً، خفضتها الى 65 مليون دولار فقط قبل إعلان التوجهات الأخيرة لإدارة الرئيس دونالد ترامب، وما رافق ذلك من إعلانات وتصريحات وضغوطات سياسية مارستها هذه الإدارة بما يعكس وجهة واضحة لإنهاء وجود ودور "أونروا".

ثالثاً: السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في عهد كينيدي ومشروع

جوزيف جونستون (1961-1963):

في مطلع الستينيات من القرن الماضي سعى الرئيس الأميركي جون كينيدي إلى التقرب من الدول العربية خوفاً من المد الشيوعي، لذلك عمل على إعادة طرح خيار التسوية، وأطلق مبادرة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وكلف آنذاك رئيس

مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي جوزيف جونستون لإعداد مشروع لتسوية القضية وحتى تتسم هذه المهمة بالدولية تم تكليفه من قبل لجنة التوفيق الدولية.

وفي الثاني من تشرين الأول لعام 1962 قدم جونسون اقتراحات لحل هذه

القضية:

1- يعطى كل رب أسرة من اللاجئين الفلسطينيين فرصة الاختيار الحر بين العودة أو التعويض.

2- على اللاجئين أن يكون على علم بالأمور التالية:

1- عليه الإندماج في حياة "المجتمع الإسرائيلي" إذا اختار العودة.

2- كمية أو قيمة التعويضات التي سيتلقاها إذا اختار البقاء.

3- يتم حساب التعويضات ودفعها على أساس قيمة الممتلكات كما

كانت عام 1947-1948، مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

4- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

بما فيها "إسرائيل" بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدعم التعويضات.

5- يحق لـ "إسرائيل" أن تجري كشفًا أمنيًا على كل لاجئ يختار العودة.

6- يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية كما أن التخلي عنه في منتصف

الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه.⁽¹²⁾

ويلاحظ من هذا المشروع أنه جاء التفافاً على القرار 194 الذي دعى لعودة

اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم أما هذا القرار فقد خير اللاجئين بين العودة

والتعويض، ولم يكتب النجاح لهذا المشروع وذلك بسبب رفض الكيان الصهيوني

له.

رابعاً: السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في عهد جونسون (63-)

(1969):

خلال عهد الرئيس الأميركي ليندون جونسون تم في أيار من عام 1964

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري وتحولت مخيمات اللاجئين

الفلسطينيين إلى مراكز لحشد المتطوعين للقتال، هذا الواقع بالإضافة إلى تصريح

¹²- المشاريع الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية، سمير سالم، ص 106-107.

أحمد الشقيري بأن جمهورية الصين الشعبية تسلح اللاجئين الفلسطينيين و تدرّبهم، اعتبره الكونغرس الأمريكي تصرفاً يرم عن السخط، وتبع ذلك في عام 1966 مطالبة الكونغرس لـ "أونروا" بأن توقف معوناتها للاجئين، مع تلويح بتوقيف الدعم الأميركي للوكالة والبالغ 70% من ميزانيتها السنوية وإعادة توطين اللاجئين وتحويل نشاطات الوكالة للحكومات العربية⁽¹³⁾، وهو ما يمكن فهمه كتحويل كبير في الموقف الأميركي نحو إعلان العداء لجموع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، فرغم أن السياسات الأميركية كانت داعمة للكيان الصهيوني منذ تأسيسه إلا أنها لم تعبر عن دعمها العلني لإدامة مأساة اللاجئين بهذا الوضوح من قبل، وإن كانت الحكومة الأميركية حتى ذلك الوقت لم تتبن هذا الموقف بشكل معلن واقتصر على إعلان الكونغرس.

وفي العام التالي أي في عام 1967 اندلعت حرب حزيران بين الكيان الصهيوني من جهة، وسوريا ومصر والأردن من جهة ثانية، وأدت هذه الحرب إلى

تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عندما احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء، مما أدى إلى زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا إلى دول الجوار فعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1967 اجتماعًا وأصدرت القرار 242 الذي نص على:

- 1- انسحاب إسرائيل من الأقاليم التي احتلتها في النزاع الأخير.
- 2- حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية.
- 3- أما فيما يخص قضية اللاجئين فقد دعا القرار إلى التوصل إلى حل

عادلة لمشكلة اللاجئين.⁽¹⁴⁾

ويلاحظ هنا أن القرار 242 والذي نص على حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استبعد القرار 194 الأمر الذي جعل تفسير هذا البند قائم على الاجتهادات لأطراف الصراع.

وصوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار، وقدمت في 20 تشرين الثاني/
نوفمبر 1969 مقترحات للاتحاد السوفيتي تنص على إعطاء اللاجئين حق
الإختيار بين:

1- العودة على أساس كوتا سنوية متفق عليها.

2- التوطين.

الإتحاد السوفيتي رفض هذا المقترح وطالب بتنفيذ قرارات الأمم، وهو ما يعكس
لحد كبير طبيعة الاصطفاف الدولي فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين
آنذاك، والذي كان الغالب فيه هو تأييد حقهم في العودة، والذي نشرت عنه
الولايات المتحدة والحلفاء الأساسيون للكيان الصهيوني بمحاولة تميع هذا الحق
والتفاوض حوله لتصفيته، دون أن تعلن عن ذلك صراحة.

خامسًا: سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه قضية اللاجئين في عهد الرئيس

جورج بوش الأب (1988-1992):

لم تكن سياسة بوش الأب بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين مختلفة عن أسلافه وإنما كانت متممة لها، ولكن التطور المهم الذي حصل في هذه المرحلة هو إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي عملية تفاوض تؤدي إلى تسوية سياسية. حيث تم عقد ثمانية جلسات في تونس بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بعضو لجننتها التنفيذية ياسر عبد ربه والولايات المتحدة ممثلة بسفيرها في تونس روبرت بالتر.

لم تثمر هذه المفاوضات عن أي نتيجة تذكر حيث توقفت نتيجة قيام حرب الخليج الثانية بعد قيام العراق باجتياح الكويت، و بانقضاء الحرب كانت المنطقة العربية تتلمس وقع التحولات العالمية عليها، لتصطدم الحقوق العربية بعالم القطب الأوحده الذي باتت تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل مطلق اثر انهيار

الاتحاد السوفياتي، وهو ما سينعكس في قفزات سلبية متتابة في الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي يمكن تلمسها منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

مؤتمر مدريد:

عقد في العاصمة الإسبانية مدريد بعد إخراج العراق من الكويت في الفترة من 30 تشرين الأول/ أكتوبر حتى 1 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1991م برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بمشاركة وفود من سوريا، مصر، لبنان، الأردن، واستبعاد منظمة التحرير بناء على الطلب الصهيوني⁽¹⁵⁾، وكان يتولى رئاسة وزراء الكيان الصهيوني آنذاك إسحاق شامير الذي لم يكن على علاقة طيبة مع بوش الأب وحضر المؤتمر بعد تهديد بوش له بتعليق المعونة الأمريكية السنوية، وحاولت الولايات المتحدة أن تكون عملية التفاوض خلال هذه المرحلة ثنائية أي

كل طرف يجمع مع الكيان الصهيوني على حدة رغبة منها أن يتم تحقيق أكبر مكاسب لحليفها في المنطقة.

لم يثمر هذا المؤتمر عن أي نتيجة تذكر باستثناء فتح باب التفاوض الخلفي بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" لاحقاً، و بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين، طالب إسحاق شامير بتحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين للجنة متعددة الأطراف.

ويبدو من خلال المؤتمر أن مرجعية التسوية لم تضع آلية واضحة لحل مشكلة اللاجئين استناداً على القرار الأممي رقم 194 ولم تشر إليه ولا إلى حق العودة، وأشارت فقط إلى حل عادل لها دون ذكر أي تفصيل عن ماهيته رغم إشارة الوفد الفلسطيني إلى أن الحل العادل والشامل موجود في القرار 194.⁽¹⁶⁾

سادساً: السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في عهد كلينتون واتفاقية

أوسلو (1992-2000):

¹⁶- الموقف التفاوضي الإسرائيلي من قضية اللاجئين، عدنان أبو عامر.

عد الرئيس بيل كلينتون واحداً من أكثر الرؤساء الأميركيين المنحازين إلى "إسرائيل" حيث لم يمارس أي ضغوط ضد الكيان الصهيوني للوصول إلى تسوية سياسية وارتبطت استراتيجيته بحل القضية باستراتيجية "إسرائيل التي ربطت القضية الفلسطينية وصراعها مع الفلسطينيين بالصراع في الشرق الأوسط".

وفي عهده بدأت المفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع عن طريق الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيسها آنذاك ياسر عرفات ورئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين.

ومن أهم هذه المراسلات هو الوصول إلى إتفاق إعلان المبادئ بين الفلسطينيين و"إسرائيل" أو ما يعرف باتفاقية أوسلو في 13 أيلول عام 1993. وجاء هذا الإتفاق متجاهلاً قرارات الأمم المتحدة كافة معتبراً المفاوضات نفسها هي المرجعية لعملية للتفاوض .

تم ذكر قضية اللاجئين في هذا الاتفاق في المادة الخامسة منه حيث تم فيها تأجيل البت في هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائي، أي السنة الثالثة من

الفترة الانتقالية التي كانت مدتها خمس سنوات تبدأ مع انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة وأريحا

"تنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت يمكن على أن لا يتعدى بداية السنة الثالثة" "إن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل اللاجئين - القدس - الحدود - المستوطنات".⁽¹⁷⁾

كما دعت أيضاً هذه الإتفاقية في المادة 12 فيها إلى التعاون بين الجانب⁽¹⁸⁾ الإسرائيلي والجانب الفلسطيني والحكومة الأردنية والمصرية لإنشاء لجنة رباعية تبحث في عودة "نازحي" عام 1967 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث كانت هذه الإتفاقية قد قسمت اللاجئين الفلسطينيين إلى قسمين:

الأول هو لاجئ عام 1948.

والثاني هو لاجئ عام 1967 الذين عرفوا بالنازحين.

¹⁷- بنود اتفاقية أوسلو

¹⁸- المرجع السابق.

ومن الملاحظ أن هذه الإتفاقية كانت نكبة ثانية في قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث لم تستند إلى القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وقسمت اللاجئين إلى قسمين لاجئي عام 1948 لاجئي عام 1967، ولم تسفر سوى عن عودة بضعة آلاف من اللاجئين الذين كانوا من موظفي السلطة وأفراد من قوة الشرطة وعائلاتهم.

سابعاً: سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه اللاجئين في عهد بوش الابن (2001-2007):

مع قدوم جورج بوش إلى البيت الأبيض استمر مسار التسوية في مكانه واستمرت "اسرائيل" في اختزال المفاوضات بالقضايا الأمنية واستمرت الولايات المتحدة نهجها السابق في تجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين بصورة مطلقة، مما أدى إلى تعميق المعاناة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وشهد الموقف العربي في هذه المرحلة تراجعاً كبيراً من خلال المبادرة التي أطلقها ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك عبد الله بن عبد العزيز في القمة العربية في بيروت عام 2002

ورأت أن الحل النهائي يجب أن يكون عادلاً في تغييب واضح للإلتزام بجميع القرارات الدولية التي دأب الموقف الرسمي⁽¹⁹⁾ على التمسك بها.

1- خارطة الطريق في عام 2003:

تم الإعلان عنها عن طريق تصريح للإدارة الأميركية مساء يوم الأربعاء في 2003/4/30 وذلك قبل عرضها على طرفي الصراع وصدرت هذه الخطة من أربعة أطراف (الولايات المتحدة، روسيا، الإتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة) وكان هدفها إنجاز تسوية نهائية وشاملة للصراع على أساس حل الدولتين ومن أهم ما ورد عنها:

1- قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

2- إنهاء الكفاح المسلح(2).

3- تأجيل قضايا الحدود والقدس واللاجئين والأسرى والمستوطنات

،ومن هنا نرى أن هذه الإتفاقية لم تذكر قضية اللاجئين⁽²⁰⁾. وتم

تأجيلها للبت فيها في اتفاقات الوضع النهائي دون الإشارة حتى إلى
القرار 194 أو حق العودة وبالتالي كانت عبارة عن مقايضة بين إقامة
الدولة الفلسطينية وقضية اللاجئين.

وفي عام 2007 أطلقت الولايات المتحدة مؤتمر أنابوليس الذي هدف
للتسريع في إيجاد الحل النهائي للقضايا العالقة "القدس، اللاجئين، الحدود،
المستوطنات، وخلال هذا المؤتمر قدمت العديد من الأطروحات لحل قضية
اللاجئين أهمها:

- 1- عودة جزء من اللاجئين إلى اراضي الدولة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة.
- 2- التوطين في بعض مناطق اللجوء الفلسطيني.⁽²¹⁾

**ثامنًا: سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه اللاجئين في عهد ترامب وصفقة
القرن:**

²⁰- الجزيرة

²¹- أبو عامر، مرجع سابق

يعتبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وإدارته، الأكثر تبنياً للرؤية الصهيونية بين من سبقوه من نظرائه الأميركيين حيث قدم دعماً كبيراً للاحتلال الصهيوني على الرغم من أنه لا يزال بفترة ولايته الأولى وتعتبر صفقة القرن هي العنوان العريض لسياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، المتضمنة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويعتبر جاريد كوشنير هو الوجه البارز للفريق المدبر والمخطط لهذه الصفقة.

وتقوم خطة ترامب كما أعلن هو في 28 يناير 2020 عندما أعلن الصفقة "إن رؤيتي تقدم فرصة رابحة للجانبين بل واقعي بدولتين، وإقامة دولة فلسطينية ترفض ما يوصف أميركياً وإسرائيلياً بـ "الإرهاب" بشكل صريح وجعل القدس عاصمة لا تتجزأ لإسرائيل، أما بالنسبة لعاصمة الدولة الفلسطينية، قال: يمكن أن تكون هناك عاصمة في القدس الشرقية." (22)

أما بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين نص اعلان الخطة/ الصفقة على أنه لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في إسرائيل وتتضمن هذه الخطة ثلاث خيارات للاجئين الفلسطينيين:

- 1- الإستيعاب في دولة فلسطين مع خضوع هذا الخيار لقيود إسرائيلية.
- 2- الإدماج في البلدان المضيفة التي يتواجدون بها بما يخضع لموافقة

الدول ذاتها

- 3- أو قبول 500 لاجئ سنويًا على مدى 10 سنوات (بواقع 5000

لاجئ) في دول مجلس التعاون الإسلامي التي توافق على توطين اللاجئين الفلسطينيين.

كما نصت الخطة في شقها الاقتصادي إلى استبدال مخيمات اللاجئين في دولة فلسطين بتجمعات سكنية جديدة في "دولة فلسطين" وبالتالي تفكيك هذه المخيمات وبناء مساكن دائمة وجددية بدلاً عنها.⁽²³⁾

الختامة:

تلحظ الدراسة عمق وقدم الانحياز الأميركي ضد حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومساهمة التفرد الأميركي في الهيمنة على العالم، في تظهير هذا الموقف على نحو معلن، وتصعيده من محاولة التفاوض حول حقوق اللاجئين إلى محاولة تصفية قضيتهم بشكل نهائي دون منحهم أي ذرة من حقوقهم.

كما تعرج الدراسة لدور الولايات المتحدة في جولات التفاوض المختلفة، وما أنتجته من اتفاقيات، والتي شكلت مداخل لتفكيك المواقف الداعمة لحقوق اللاجئين أكثر من كونها إطار للتفاوض بين طرفي صراع، وبذلك تورطت الجهات الفلسطينية في عملية تحسير عبور الولايات المتحدة نحو مواقفها الاسوء فيما يتعلق بقضية اللاجئين وصولا لسياسات إدارة دونالد ترامب.

وهذه السياسة بنيت أولاً وآخرًا على المصلحة الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بالكيان الصهيوني ودوره في المشروع الاستعماري، دون تغيير كبير التوازنات الدولية، واتضح لقدرة فلسطينية على تعطيل الرؤى المشتركة بين الولايات المتحدة وكيان الاحتلال للمنطقة ومستقبلها، وتوجهات الهيمنة عليها، والتي تشكل تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين أحد جسورها بالرئيسية في الوضع القائم باتت سياسات الولايات المتحدة تتجه لتصفية وجود اللاجئين وقضيتهم، من خلال مسارات متعددة، أبرزها استهداف انروا والسعي لانهاء خدماتها، بجانب استهداف المخيمات بمشاريع الاختراق والتهجير، والسعي دوليا واقليميا لفرض قبول التوطين على العديد من الدول العربية، بجانب العمل على افرغ المعنى السياسي لقضية اللاجئين من مضمونه من خلال فرض الاستسلام على الموقف الفلسطيني.